المرصد

عين على الأحداث

الخميس 04 فبراير 2021 | 29 صفحة | العدد: 151 | نشرة أسبوعية خاصة من بوابة افريقيا الاخبارية

سلطة جديدة وانتخابات موعودة

هل دخلت ليبيا في مرحلة حسم الأزمة

ترشيحات السلطة التنفيذية في ليبيا وأسئلة المستقبل السياسي

رشوان يحذر من تأثير المال الفاسد على اختيار السلطة الجديدة

الاشراف: عبدالباسط غبارة - الاخراج: عبد الحميد الدبار

الافتتاحية

زخم سياسي في ليبيا

محاولات تسوية وتحديات قائمة

مجلة «المرصد»

تعقد المشهد الليبي وتشابكت خيوطه طيلة السنوات التي أعقبت اندلاع الازمة في العام 2011، وفشلت كل المحاولات للانتقال بالوضع الليبي من حالة الفوضى والتردي الأمني إلى الاستقرار وإعادة البناء.لكن الأشهر القليلة الماضية شهدت اختراقا كبيرا لجدار الازمة عبر سلسلة من الاجتماعات والمفاوضات بين الفرقاء اسفرت عن توافقات هامة لعل اهمها تشكيل سلطة موحدة والتمهيد لانتخابات تنهي صراع الشرعية في البلاد.

ودخلت الأحداث في ليبيا منعرجا هاما مع اعلان ستيفاني وليام مبعوثة الأمم المتحدة إلى ليبيا بالإنابة،في 18 يناير الماضي، أن غالبية المشاركين في الحوار الليبي الرقمي أيدوا إجراء الانتخابات في ديسمبر/كانون الأول العام الجاري.وجاء ذلك خلال حوار رقمي اجرته المبعوثة الأممية مع 1000 ليبية وليبي، يمثلون جميع أقاليم البلاد، وذلك عقب انتهاء اجتماع اللجنة الاستشارية المنبثقة عن ملتقى الحوار الوطني في جنيف.

وقالت البعثة، في بيان لها،أن 76% من المشاركين أيّدوا إجراء الانتخابات الوطنية في 24 ديسمبر/كانون الأول 2021، ودعا غالبيتهم إلى إنهاء الفترة الانتقالية التي استمرت لسنوات.وشدد 69% ممن شاركوا في الحوار الرقمي، على ضرورة تشكيل سلطة تنفيذية مؤقتة موحدة في الفترة التي تسبق الانتخابات.

وأعرب جميع المشاركين عن دعمهم لاتفاق وقف إطلاق النار الموقّع في 23 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، كما دعا غالبيتهم إلى إخراج المرتزقة والمقاتلين الأجانب، مطالبين بدور أقوى للأمم المتحدة لإنهاء التدخل الأجنبي في البلاد وبمواصلة الحوار، فيما عبّر الكثيرون عن خشيتهم من «اندلاع الحرب مجدداً ما لم يتم ذلك».

وعقب ذلك،أعلنت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا،أسماء المرشحين لتولي السلطة في المرحلة الانتقالية المقبلة.وكشفت البعثة في بيان، عن أسماء المرشحين للمجلس الرئاسي ومنصب رئيس الوزراء في ليبيا، بعد فترة أسبوع من تلقي الترشيحات لمناصب السلطة التنفيذية، انتهت في الـ28 من شهر كانون الثاني/يناير الماضي.

وترشح 24 شخصية للمجلس الرئاسي و21 لمنصب رئيس الوزراء.وقالت البعثة الأممية إن جميع المرشحين تعهدوا باحترام خارطة الطريق التي أقرها الملتقى فيما يتعلق بالفترة التمهيدية التي تمهد الطريق لإجراء الانتخابات الوطنية في 24 ديسمبر/ كانون الأول 2021.كما تعهد المرشحون،في حالة اختيارهم للسلطة التنفيذية، بتقديم إقرار للجهات الرقابية المختصة بممتلكاتهم الثابتة والمنقولة داخل وخارج ليبيا.

وحضي الاعلان عن قائمة المرشحين بترحيب أمريكي،،حيث قالت السفارة الأمريكية في ليبيا، في بيان لها إنها تهنئ ملتقى الحوار السياسي الليبي الذي تيسره الأمم المتحدة وجميع الليبيين على عملية الترشيح الشفافة للمرشحين للخدمة في الحكومة المؤقتة الجديدة والموحدة، والتي ستقود ليبيا نحو الانتخابات في 24 ديسمبر 2021

وأكدت السفارة الأمريكية، تأييدها اجتماع الملتقى الليبي في الفترة من الأول وحتى الـ5 من فبراير/شباط المقبل، في

دخلت الأحداث في ليبيا منعرجا هاما مع اعلان ستيفاني وليام مبعوثة الأمم المتحدة إلى ليبيا بالإنابة،في 18 يناير الماضي، أن غالبية المشاركين في الحوار الليبي الرقمي أيدوا إجراء الانتخابات في ديسمبر/كانون الأول العام الجاري.

جنيف، للتصويت على هؤلاء المرشحين.
ونقل البيان عن السفير ريتشارد نورلاند قوله:أن «المواقف العسكرية والتواطؤ مع القوات الأجنبية والمرتزقة لتقويض العملية السياسية والتهديدات بإغلاق قطاع الطاقة الليبي، ومحاولات تحويل ثروة ليبيا لأجندات حزبية، تتعارض مع مطالب الشعب الليبي بالتغيير.

وبدأت صباح الثلاثاء 02 فبراير الجاري، أعمال لجنة الحوار الليبي في جنيف، وذلك للتصويت على شاغلي منصب رئيس ونائب رئيس المجلس الرئاسي الجديد في ليبيا، لقيادة المرحلة التمهيدية التي ستعقبها انتخابات برلمانية ورئاسية في شهر ديسمبر المقبل.لكن عملية الاختيار واجهت بعض الصعاب في ظل الجدل الذي رافق بعض الاسماء المترشحة.

وأثار ترشح بعض الاسماء جدلا كبيرا في الاوساط الليبية وشكوك حول آلية الاختيار،ومن بين الأسماء التي أثارت جدلا كبيرًا محمد الحافي رئيس المجلس الأعلى للقضاء ورئيس المحكمة العليا. حيث أكدت الجمعية الليبية لأعضاء الهيئات القضائية،أن ترشح الحافي «يشكل تهديدًا واضحًا لوحدة السلطة القضائية وحيادها، لا سيما في هذه المرحلة الحرجة التي تحتاج للمحافظة على استقلال القضاء ووحدته وتماسكه والذود عنه». كما أثار ترشح شخصيات عسكرية تابعة لحكومة الوفاق على غرار وزير دفاع الوفاق صلاح النمروش وأسامة الجويلي قائد قوات المنطقة الغربية التابعة لحكومة السراج جدلا واسعا ورفضا نظرا لخلفياتهم العسكرية.ونقلت «العين الاخبارية» عن علي السعيدي القايدي، عضو مجلس النواب الليبي، قوله إن «البعثة الأممية غير منصفة في فتحها باب الترشح على مصراعيه، لأن بعض هذه الشخصيات لديها جرائم جنائية مخلة بالشرف».

كما طرحت جلسة الاستماع لبرامج المرشحين للمجلس الرئاسي والحكومة الليبية،تساؤلات حول مدى المامهم بالأزمات التي تعصف بالبلاد وقدرتهم على حلها.ونقل موقع «ارم نيوز» الاخباري عن المراقبين قولهم أن الجلسة التفاعلية لسماع برامج المرشحين، أثبت المرشحون من خلالها، أن برامجهم مجرد جمل سابقة التجهيز ومستهلكة، كما أنها لم تعط أي تطمينات للشارع الليبي.

ونقل الموقع عن المهتم بالشأن الليبي مجدي القاسمي، قوله إن كل برامج المترشحين، لم تقدم فيها أشياء يمكن تطبيقها في الفترة البسيطة التي سيتولون فيها المهمة، بل إنهم ركزوا على أمور وكأنهم سلطة دائمة مدتها

> ترشح 24 شخصية للمجلس الرئاسي و 21 لمنصب رئيس الوزراء،وقالت البعثة الأممية إن جميع المرشحين تعهدوا باحترام خارطة الطريق التي أقرها الملتقى فيما يتعلق بالفترة التمهيدية التي تمهد الطريق لإجراء الانتخابات الوطنية.

أكثر من 5 سنوات.

وأضاف القاسمي إن أغلب المرشحين لا يدركون القوانين وحتى الإعلان الدستوري، الذي تسير به المؤسسات في الدولة الليبية، لذلك كانت إجابات بعضهم، حول العقبات القانونية، إجابات لا تعبر عن عمق وفهم هذه الشخصيات، التي ستدير شأن دولة تعج مفاصلها بالأزمات مثل ليبيا، ضاربا مثلا بما قاله المرشح أسامة الجويلي حول وضعه العسكري ، وإجابته بأنه «حتى الآخرون ترشحوا بالمخالفة».

ولاقت الخطوة الليبية دعما دوليا واضحا حيث قالت بعثة الاتحاد الأوروبي للدعم في ليبيا، في سلسلة تغريدات عبر حسابها الرسمي بموقع تويتر، إن المشاركة الواسعة للقادة الليبيين المعروفين والجدد من جميع أنحاء البلاد تظهر التزامًا حقيقيًا من جميع الأطراف تجاه منتدى الحوار السياسي الليبي، ما يؤكد أن الغالبية العظمى من الليبيين يسعون إلى التغيير.

واعتبرت البعثة أن الليبيين بصدد التعبير بوضوح عن رغبتهم القوية في إجراء الانتخابات والتمتع بالاستقرار والأمن اللذين توفرهما الدولة المدنية، والحصول على الوظائف، والخدمات الجيدة على المستوى المحلي مؤكدة أن ليبيا لديها الموارد لتحقيق ذلك، شريطة أن يتم استغلالها بشكل جيد .وشددت على أن الأهداف الطموحة الجاري العمل عليها حاليًا، تأتي وفقًا لمخرجات برلين، معبرة عن أملها في أن تتوج تلك الأهداف ببناء حكومة توحد الليبيين وتؤمن لهم الاستقرار والازدهار.

من جانبها، أكدت السفارة الإيطالية في ليبيا أن روما تدعم بشكل تام «تصميم» أعضاء ملتقى الحوار الليبي الـ75 على انتهاز الفرصة لتسمية حكومة انتقالية موحدة ستقود البلاد نحو الانتخابات في 24 ديسمبر/كانون الأول 2021.وقالت السفارة، في تغريدة عبر تويتر، إن تجمع ملتقى الحوار السياسي الليبي في جنيف، يعتبر نقطة تحول تاريخية للسلام والاستقرار في ليبيا، ولكل الليبيين وللإقليم بأكمله.

وتعيش ليبيا منذ سنوات في ظل أزمات متعددة الاوجه بين الامنية والاقتصادية والاجتماعية.وزادت من وطأة هذه الأزمات استمرار التدخلات الخارجية وخاصة التركية التي عملت على تأجيج الصراعات والانقسامات واغرقت البلاد بآلاف المرتزقة والارهابيين ناهيك عن شحنات السلاح التي ساهمت في اراقة المزيد من دماء ابناء ليبيا.ويرى مراقبون أن التطورات الأخيرة تمثل خطوة هامة نحو ارساء سلطة موحدة قادرة على انهاء الانقسامات وتحقيق الاستقرار في البلاد.

ملتقى الحوار السياسي الليبي
ليبيا أولاً
Libyan Political Dialogue Forum

United Nations Support Mission in Libya
بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

> اعتبرت بعثة الاتحاد الأوروبي للدعم في ليبيا ان الليبيين بصدد التعبير بوضوح عن رغبتهم القوية في إجراء الانتخابات والتمتع بالاستقرار والأمن اللذين توفرهما الدولة المدنية، والحصول على الوظائف، والخدمات الجيدة على المستوى المحلي.

ترشيحات السلطة التنفيذية في ليبيا وأسئلة المستقبل السياسي

شريف الزيتوني

في الـ19 من يناير المنقضي أعلنت البعثة الأممية للدعم في ليبيا، عن الاتفاق في مدينة جنيف السويسرية، على آلية اختيار السلطة التنفيذية، الذي توصلت إليه اللجنة الاستشارية المنبثقة عن ملتقى الحوار السياسي الليبي في جنيف، عبر عملية تصويت تمت يوم 18 يناير أي قبل يوم واحد من توقيع الاتفاق، حيث طُلبت البعثة من أعضاء الملتقى الإدلاء بأصواتهم على المقترح.

الملتقى صوت فيه 72 عضوًا من ملتقى الحوار السياسي، 51 منهم صوتوا لصالح الآلية المقترحة، وهو ما يمثل حوالي 73 بالمائة من الأصوات المدلى بها بما يعني اعتماد الاقتراح الذي كان يتطلب 63 بالمئة من المصوتين وهو الأدنى المطلوب الذي حددته اللجنة الاستشارية لتمريره، رغم رفض 19 عضوا وتحفظ عضوين.

ومباشرة بعد إعلانها عن الاتفاق قالت المبعوثة بالإنابة، ستيفاني وليامز التي تترك منصبها خلال أيام للمبعوث الجديد يان كوبيش، إن ما نجح فيه المجتمعون في جنيف يعتبر «فرصة حقيقية لتجاوز خلافاتهم وانقساماتهم، واختيار حكومة مؤقتة لإعادة توحيد مؤسساتهم من خلال الانتخابات الوطنية الديمقراطية التي طال انتظارها»، مؤكدة على وقتيّة المؤسستين اللتين ينتهي دور ممثليْهما بإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية المقررة في نهاية العام الجاري (24 ديسمبر 2021).

وبعد النجاح في اعتماد آلية اختيار السلطة التنفيذية المؤقتة، أعلنت بعثة الأمم المتحدة عن مهلة أسبوع لكي تتلقى الترشحات للمجلس الرئاسي ورئاسة الوزراء بتركيبتهما حسب التفاهمات المناطقية التي كانت ضمن ملتقى الحوار، والتي كان من بينها أيضا أن يُكلّف ثلاثة أشخاص من الملتقى للتحقق من سلامة الترشيحات والتزامها بالشروط المنصوص عليها، وحتى في صورة وجود إشكالات تم التنصيص على تجاوزها بآليات محددة.

ومع انتهاء مهلة الأسبوع أعلنت الأمم عن قائمتين تتكون الأولى من 24 مترشحا للمجلس الرئاسي، رئاسة ونيابة وعضوية، و21 مترشحا لرئاسة الوزراء أيضا رئاسة ونيابة وعضوية، باعتبار أن من بين نقاط الاتفاق هي مناصب النواب في المؤسستين التزاما بشرط الأقاليم

> وسط حالة التفاؤل التي ترسلها البعثة الأممية، وبعض القوى التي تريد أن تجد مخرجا فعليا للأزمة، هناك حقيقة أخرى تتمثل أساسا في الثقة، وفي حقيقة استعداد بعض المرشحين لمغادرة المسؤولية السياسية بمجرد إجـراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية نهاية العام الجاري

لضمان التكافؤ «المناطقي والمجتمعي» بالأساس.

لكن وسط حالة التفاؤل التي ترسلها البعثة الأممية، وبعض القوى التي تريد أن تجد مخرجا فعليا للأزمة، هناك حقيقة أخرى تتمثل أساسا في الثقة، هذا أولا وأيضا في حقيقة استعداد بعض المرشحين لمغادرة المسؤولية السياسية بمجرد إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية نهاية العام الجاري.

بالنسبة إلى الثقة ومن خلال الاطلاع على قائمة المرشحين للموقعين السياسيين الهامين، نجد أن إرثا كبيرا يمتد على سنوات الحرب، جعلهم منقسمين وسط معسكرين، معسكر في الغرب أطرافه معروفة وارتباطاته الخارجية معروفة، وخارطة نفوذه معروفة، وكسب نوعا من الخبرة السياسية في التعامل مع الملفات، خاصة من خلال «الشرعية» التي منحها له اتفاق الصخيرات، ومعسكر في الشرق أيضا غير خاف على أحد ارتباطه بالجيش وبوقوفه على النقيض من الإسلام السياسي وداعميه، ويكسب شرعية شعبية باعتباره يستند إلى انتخابات أفرزت مجلس النواب الذي يعتبر الجسم السياسي الوحيد الذي يتكئ على سند شعبي. وهذا المعسكر بدوره يبني تحالفاته مع أطراف دولية وإقليمية تتبنى نفس رؤاه السياسية.

إذن بهذه الطريقة وعلى الرغم مع «التطبيع» الذي تم خلال الأشهر الأخيرة وإذابة جليد الخلافات (على الأقل ظاهريا)، بين الفرقاء، تبقى هناك حالة من «عدم الأمان» بين الطرفين، الأمر الذي يحتاج وقتا، تتحمل البعثة الأممية بالتأكيد المسؤولية الكبرى فيه باعتباره مهندسة

على الرغم مع «التطبيع» الذي تم خلال الأشهر الأخيرة وإذابة جليد الخلافات (على الأقل ظاهريا)، بين الفرقاء، تبقى هناك حالة من «عدم الأمان» بين الطرفين، الأمر الذي يحتاج وقتا، تتحمل البعثة الأممية بالتأكيد المسؤولية الكبرى فيه باعتباره مهندسة كل التفاهمات التي تمت.

كل التفاهمات التي تمت.

الأمر الثاني وهذا أيضا يطرح أسئلة كثيرة. فالمتابع لقائمة المترشحين لمواقع سياسية هامة مثل المجلس الرئاسي ورئاسة الوزراء، يلاحظ أنها أسماء من «الحجم الثقيل» خاصة في ممثلي الغرب. فأن توجد أسماء مثل أحمد معيتيق وخالد المشري وأسامة الجويلي وصلاح النمروش، التي كسبت تموقعا مهما بالنسبة إليها في مؤسسات الدولة، هل يعتقد أنها ترضى بمجرد سلطة انتقالية مقيدة بحيز زمني معروف وبمهام محددة. وهنا يُطرح سؤال آخر حول حقيقة انسجام هؤلاء الأشخاص خاصة أنهم يتواجدون في حسم سياسي واحد، بما يفهم منه أن هناك صراعا حول المواقع داخل نفس «المعسكر»، بل حتى داخل المدن نفسها مثل مصراتة أو الزاوية اللتيْن تدفعان بشخصيات ذات رمزية فيهما. والأمر هنا يسري أيضا على مترشحين من الشرق ممن لا يُعتقد أنهم يتقدمون فقط لفترة انتقالية بصلاحيات وقتية.

> بمحاولة تحليل الهدف من تلك الترشحات، يفهم أمر واحد، وهو أن هذه السلطة الجديدة، أو المترشحين إليها تحديدا يعتقدون اعتقادا أقرب إلى الحقيقة، أن الانتخابات من الصعب أن تكون في موعدها، بما يعني تمديد عمر الرئاسي والحكومة ربما إلى آجال غير محددة، وهذا بالأساس مرتبط بأمرين؛ الأول هو النوايا الفعلية لأهل القرار في الداخل بالذهاب إلى شرعية شعبية حقيقية تفرز أشخاصا قادرين على تحمل مسؤولية الدولة. والأمر الثاني هو القوى الدولية النافذة، وأساسا الأمم المتحدة التي ارتمت في الأزمة الليبية من بدايتها وموكولة على عاتقها مسؤولية رئيسية وكبيرة.

بمحاولة تحليل الهدف من تلك الترشحات، يفهم أمر واحد، وهو أن هذه السلطة الجديدة، أو المترشحين إليها تحديدا ييعتقدون اعتقادا أقرب إلى الحقيقة، أن الانتخابات من الصعب أن تكون في موعدها، بما يعني تمديد عمر الرئاسي والحكومة ربما إلى آجال غير محددة، وهذا بالأساس مرتبط بأمرين؛ الأول هو النوايا الفعلية لأهل القرار في الداخل بالذهاب إلى شرعية شعبية حقيقية تفرز أشخاصا قادرين على تحمل مسؤولية الدولة. والأمر الثاني هو القوى الدولية النافذة، وأساسا الأمم المتحدة التي ارتمت في الأزمة الليبية من بدايتها وموكولة على عاتقها مسؤولية رئيسية وكبيرة، ربما ينجح المبعوث الجديد في أن يكون على قدرها بعد أن خرجت سجلات سابقيه بمراحل متكررة من الفشل.

يتجه الليبيون إذن نحو مسار جديد، هذه المرة، سيكون موحدا بعد سنوات الانقسام. والتفاؤل هذه المرة كان بنسبة أكثر خاصة داخليا، وحتى التخوفات السابقة في عودة التوتر خفّت، خاصة مع تواصل اجتماعات لجنة 5+5 التي تعتبر اتفاق وقف إطلاق النار مسألة حاسمة لا رجوع عنها. لكن يبقي قفز بعض الشخصيات النافذة نحو المواقع الجديد على أسئلة كثيرة حول المستقبل الذي لن يكونون ممثلين فيه بمجرد إجراء الانتخابات ومن غير الوارد أن يرضوا بالتخلي عن مواقعهم لأسباب عدة فيها ما هو سياسي وفيها ربما حتى ما هو مصلحي بناء على التراكمات التي راكموها خلال السنوات الماضية.

يبقي قفز بعض الشخصيات النافذة نحو المواقع الجديد على أسئلة كثيرة حول المستقبل الذي لن يكونون ممثلين فيه بمجرد إجراء الانتخابات ومن غير الوارد أن يرضوا بالتخلي عن مواقعهم لأسباب عدة فيها ما هو سياسي وفيها ربما حتى ما هو مصلحي بناء على التراكمات التي راكموها خلال السنوات الماضية.

ليبيا تتوجه نحو الانتخابات

رغم الدعم الدولي.. «رحلة شاقة محفوفة بالتحديات»

نجاة فقيري

تعيش ليبيا على وقع تجربة ديمقراطية جديدة وواعدة، مثلت عصارة مشاورات ولقاءات حثيثة تراوحت بين المد والجزر والإخفاقات منذ لقاء الصخيرات بالمغرب في 2015. لكن الخطوات العملاقة التي حققها البلد الممزق بالصراعات والمدجج بالسلاح والمليشيات، وجدت إرادة ليبية قوية بدعم محلي وأممي،لإنهاء سنين الأزمات، ما توّجها بانتخابات تمهيدية لسلطة تنفيذية انتقالية تسير بالبلاد وبالحل السياسي إلى انتخابات عامة في 24 ديسمبر 2021، لكن هذا الإنجاز محفوف بالمخاوف و«المخاطر» خاصة أن الأيادي الموضوعة على صمام أمان البلاد كثيرة.

في محطة جديدة هامة بل وحاسمة في تاريخ الصراع الليبي، انطلقت أعمال ملتقى الحوار السياسي الليبي بجنيف في سويسرا ،لاختيار سلطة تنفيذية تقود ليبيا إلى برالأمان تمهيدا لانتخابات وطنية، بحضور الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة بالإنابة ستيفاني وليامز التي أكدت أن «الوصول إلى ما وصلنا إليه وتحقيق هذا التقدم في الحوار السياسي رحلة شاقة محفوفة بالتحديات».

وقد وقع اختيار قائمة تضم 45 مرشحا،من قبل 75 مندوبا ليبيا في محادثات السلام» الحوار الليبي»، لقيادة حكومة انتقالية مكلفة بتنظيم اقتراع يُفترض أن ينهي عقدًا كاملا من عدم الاستقرار.

وأمام المندوبين الليبيين مهلة حتى يوم الجمعة، لترشيح شخصيات المرحلة القادمة من قائمة تضم 45 مرشحا بينهم 3 سيدات ويتألف المجلس الرئاسي الذي سيقع ترشيحه من ثلاثة أعضاء يساعدهم نائبان يجب أن يقع اختيارهم من مناطق البلاد الثلاث.

كل الأنظار المحلية منها والإقليمية والدولية تتجه نحو جنيف السويسرية وسط تطلعات كثيرة بتتويج يرقى إلى مستوى انتظارات الليبيين حيث تبذل الأمم المتحدة جهودا كبيرة لإنجاح هذه المراحل الهامة في الأزمة الليبية و خاصة منها انتخابات 24 ديسمبر 2021 ويتم تقديم مساعدة الأمم المتحدة الانتخابية من خلال فريق متكامل يضم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وتقود البعثة تنسيق الدعم الانتخابي الذي تقدمه منظمات دولية أخرى، كما تعمل بشكل وثيق مع الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة لتقديم المشورة إلى السلطات الانتخابية الوطنية.

وقد عقد الخبراء في المجال الانتخابي

> الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة بالإنابة ستيفاني وليامز:»الوصول إلى ما وصلنا إليه وتحقيق هذا التقدم في الحوار السياسي رحلة شاقة محفوفة بالتحديات.

من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة للدعم سلسلة من اجتماعات مباشرة رفيعة المستوى مع المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، حيث ناقشوا فيها التخطيط الاستراتيجي والاستعدادات الفنية المطلوبة لإجراء الانتخابات الوطنية المتفق عليها بمنتدى الحوار السياسي الليبي في تونس.

وبتمويل من الاتحاد الأوروبي وألمانيا وإيطاليا وهولندا وفرنسا والمملكة المتحدة لمشروع «تعزيز الانتخابات من أجل شعب ليبيا»، قام فريق متكامل من خبراء الانتخابات التابعين للأمم المتحدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بدعم المفوضية الوطنية العليا للانتخابات منذ عام 2018 لتعزيز قدرتها المؤسسية على التحضير وإجراء انتخابات ذات مصداقية في ليبيا.

كما تعهدت إيطاليا بدعم قدره 850 ألف يورو لمشروع «تعزيز الانتخابات من أجل شعب ليبيا»، بينما يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا بوضع الصيغة النهائية لاتفاقيات دعم جديدة مع ألمانيا وهولندا.

وقد أفاد الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي جيراردو نوتو، أن «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى جانب بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، من خلال فريق الأمم المتحدة للدعم الانتخابي سيواصل دعم المفوضية الوطنية العليا للانتخابات لإجراء انتخابات اقتراع وطنية ديمقراطية والتي تعد اللبنة الأساسية لبناء سلام شامل وعملية سياسية من خلال ضمان مشاركة المواطنين لاستعادة الشرعية الديمقراطية للمؤسسات العامة في ليبيا».

> عقد الخبراء في المجال الانتخابي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة للدعم سلسلة من اجتماعات مباشرة رفيعة المستوى مع المفوضية الوطنية العليا للانتخابات.

من جانبه أكد رئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات عماد السايح، أن «المفوضية مستعدة لإنجاز ولايتها والتخطيط وتنفيذ الانتخابات الوطنية في ديسمبر 2021، وهي على أهبة الاستعداد لإجراء استفتاء دستوري إذا لزم الأمر.»

ولكن السايح استدرك بقوله أن»استعدادنا مشروط مسبقا بتوفير بيئة أمنية تمكينية وتوافر الموارد الضرورية في حينها من الحكومة لإجراء الانتخابات المطلوبة».

وبالحديث عن البيئة الأمنية فإن التوترات التي صاحبت مسار السلام الذي انتهجه الفرقاء الليبيون يمثل تحديا قويا لنجاحه، من تعطل في تطبيق بنود اتفاق وقف إطلاق النار والتي تقضي بخروج المرتزقة والمليشيات من ليبيا إضافة إلى التوترات التي تشهدها العاصمة طرابلس، مع التحشيد التركي المتواصل والتهديدات الإرهابية، و ربما يشكل الإنتقال الدبلوماسي الأممي أيضا كبوة أخرى أمام استرسال الخطط الأممية في ليبيا.

عوامل عديدة تهدد مسار الحوار وتمثل عراقيل قوية أمام الوصول بسلام لانتخابات ديسمبر 2021.

تشهد العاصمة طرابلس، تصاعدا جديدا للتوتر بين فايز السراج رئيس حكومة الوفاق، وفتحي باشاغا وزير داخليتها. حيث رفضت عدد من الكتائب الموالية لرئيس المجلس الرئاسي الحالي «فايز السراج» مرة أخرى العملية السياسية التي أطلقتها الأمم المتحدة ، والتي ينبغي أن يكون منتدى الحوار الليبي في جنيف تتويجا لها.، إذا تتجمع مئات الآليات العسكرية مليئة بالمسلحين من عدة مواقع في غرب ليبيا باتجاه العاصمة.

> رئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات عماد السايح:»المفوضية مستعدة لإنجاز ولايتها والتخطيط وتنفيذ الانتخابات الوطنية في ديسمبر 2021، وهي على أهبة الاستعداد لإجراء استفتاء دستوري إذا لزم الأمر».

وقد أعلنت مختلف الفصائل الموالية للسراج عن «توحيد صفوفها» من خلال إنهاء الانقسامات الداخلية. وطالبت هذه الفصائل المسلحة السراج بتشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة وهاجمت بشدة وزير الداخلية فتحي باشاغا ، أحد أبرز المرشحين لمنصب رئاسة الوزراء.

في المقابل جاء الرد سريعا من «معسكر « فتحي باشاغا، حيث دخلت كتائب مسلحة من مصراتة طرابلس «لحمايتها من قوات تتبع السراج « حسب قولهم. توتر ليس بجديد بين كتائب العاصمة بطرابلس و الكتائب المسيطرة على مدينة مصراتة في تنافس على السلطة حيث تواجه الطرفان مرات عدة في الأشهر الأخيرة. هذا التوتر في العاصمة الليبية طرابلس يمثل تهديدا كبير لعملية السلام ويمنع دون شك المرور إلى انتخابات ديمقراطية تنقذ البلاد من سنوات الصراعات.

من جهة أخرى، تواصل التهديدات الإرهابية تعكير صفو السلام الليبي حيث أكد الناطق الرسمي الناطق باسم القائد العام للقوات المسلحة العربية الليبية أحمد المسماري في بيان إعلامي على صفحته الرسمية، أن « المليشيات التكفيرية المتطرفة والإجرامية تستمر في محاولاتها لعرقلة التسوية السلمية للأزمة الليبية وذلك يرجع لقناعتهم بأن السلام وإنهاء الأزمات في ليبيا يعني نهايتهم على كل المستويات والاتجاهات وانهم خارج أي تسوية للأزمة.»

وأضاف المسماري في ذ ات البيان أنه تم رصد مخطط لتفجير مقرات عامة وخاصة منها مقر البعثة الأممية قائلا « وفي هذا الصدد رصدنا وبناء على معلومات موثوقة ان المليشيات التي يرأسها المدعو (البقرة) وبقايا مجلسي ارهاب بنغازي ودرنة يخططون لتفجير مقرات عامة وخاصة منها مقر بعثة الامم المتحدة في طرابلس بحي جنزور وإلصاق التهمة بالقيادة العامة للقوات المسلحة العربية الليبية باستخدام شعاراتها وصور لسيادة القائد العام وبعض رموز القيادة من الضباط.»

> رغم جهود الأمم المتحدة والعديد من الدول، التي تطالب إلى حدود اليوم، بتنفيذ بنود الاتفاق العسكري في ليبيا وخروج المرتزقة فورا من البلاد إلا أن الأمر يبدو»مستبعدا وصعبا».

ودعا الناطق باسم القائد العام للقوات المسلحة العربية الليبية كافة المواطنين في طرابلس ومؤسسات الدولة لاتخاذ التدابير اللازمة لمنع وقوع هذه الجرائم التي تهدد كيانات الدولة والمواطنين مؤكدا أن مسؤولية مكافحة هذه الجرائم على عاتق كل المنخرطين في الحوار السياسي من كيانات وأفراد .

وعلى صعيد آخر، فإن تركيا ، الداعم الرئيسي لحكومة الوفاق قد استثمرت كل مواردها المادية واللوجستية لتركيز وجودها في المشهد الليبي الذي مددته بعد مذكرة تقدم بها أردوغان لنوابه الذين منحوه من جديد الضوء الأخضر لمواصلة تدخله في الشأن الليبي بتجديد تواجد قواته بداية من يناير 2021، لا سيما في إعادة تأهيل قاعدة الوطية الجوية على الحدود مع تونس حيث تنتقل طائرات الشحن التركية بانتظام لنقل معدات عسكرية باهظة الثمن ومتطورة بما في ذلك الطائرات بدون طيار والصواريخ، ناهيك عن الوصول إلى مينائي الخمس ومصراتة المعد لاستيعاب فرقاطات وشحن من أنقرة.

ذلك إضافة إلى تواصل حشد المرتزقة حيث أكده المرصد السوري لحقوق الإنسان أن تركيا أرسلت دفعة جديدة من المرتزقة، تتألف من عشرات المسلحين من الفصائل السورية الموالية لأنقرة، اتجهت بالفعل إلى الأراضي التركية في طريقها إلى ليبيا. كما ذكرت تقارير صحفية تركية أن 150 مسلحا من فصائل سورية مختلفة توجهوا إلى تركيا من معبر «حور كليس» الحدودي بين سوريا وتركيا، حيث يتم نقلهم إلى ليبيا.

وبكل هذه الجهود والخروقات يظهر الأتراك أنهم هنا ليبقوا لا ليغادروا ،وفق اتفاق جنيف الذي يقضي بانسحاب الأجانب من ليبيا و الذي انقضت مهلته، خلال 90 يوما أو حتى موفى 2021 خاصة مع الإتفاقات الكثيرة المبرمة مع حكومة الوفاق.

ورغم جهود الأمم المتحدة والعديد من الدول، التي تطالب إلى حدود اليوم، بتنفيذ بنود الاتفاق العسكري في ليبيا وخروج المرتزقة فورا من البلاد إلا أن الأمر يبدو«مستبعدا وصعبا»،وقد رحب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش بالتقدم المحرز في الملف الليبي، مكررا دعوته إلى انسحاب القوات الأجنبية والمرتزقة المتواجدين بالبلاد،و الذي كان من المفترض أن يخرجوا في 23 يناير كحد أقصى. لكن المليشيات والمرتزقة تواصل تعزيز تواجدها في صلب المشهد العام وتوغلها في ثنايا الأزمة الليبية.

ومع تولي الدبلوماسي السلوفاكي يان كوبيتش مهامه كمبعوث رسمي للأمم المتحدة في ليبيا بداية من 1 فبراير، في تعثر دبلوماسي أممي مثل الفجوة الأبرز في ملف الأزمة رغم ما قدمته ستيفاني وليامز من مجهودات كبيرة يجني الفرقاء ثماره بلقاء جنيف وتشكيل سلطة تنفيذية تمهّد وتقود نحو الانتخابات الوطنية، لكن الخبراء والمحللين يرون أن وصول كوبيتش في قلب الحل السياسي، يمكن أن يعقّد الوضع ويقلب الموازين.

فبرغم التقدم الهام الذي أحرزه ملف الأزمة الليبية نحو الحل السياسي في«رحلة شاقة محفوفة بالتحديات»، إلا على مايبدو أن الرحلة مازالت طويلة ومحفوفة«بمزيد من التهديدات والمخاطر».

تسوية ليبية مرتقبة قد تتعثر في مطبّات الحسابات الضيقة

رامي التلخ

دخلت لجنة الحوار السياسي الليبي في جنيف، الاثنين، جولة الحسم لاختيار قادة الأجسام التنفيذية التي ستدير البلاد حتى نهاية العام الحالي، وسط جدل كبير أثارته بعض الأسماء التي أعلنت ترشحها، بخاصة من الشخصيات ذات الصفات العسكرية والقضائية، والحديث عن مخالفة ذلك للقوانين الليبية القائمة.

وتستمر جلسات التصويت خمسة أيام، يعلن في ختامها أسماء رئيس الحكومة الموحدة وأعضاء المجلس الرئاسي الثلاثة، وهي الأجسام التي ستدير دفة البلاد حتى الموعد المحدد للانتخابات، في ديسمبر المقبل.

وقالت مبعوثة الأمم المتحدة بالإنابة إلى ليبيا ستيفاني وليامز إنه «تم إحراز تقدم كبير على طريق تحقيق الديمقراطية في ليبيا، والتوصل لذلك كان رحلة مليئة بالتحديات التي تم تخطيها».

ورحبت بتعدد المرشحين لمناصب السلطة التنفيذية وقالت إن ذلك يعد مؤشرا إيجابيا، وأضافت أن عملية اختيار أعضاء السلطة التنفيذية تتضمن منافسة ديمقراطية ومنذ سنة لم يكن هذا ممكنا.

وأكدت المبعوثة الأممية بالإنابة في كلمتها عقب انطلاق جلسة المفاوضات أن «اليوم ستستمعون لمرشحي المجلس الرئاسي، وسيجيبون على أسئلة الليبيين».

وشددت وليامز على ضرورة إجراء الانتخابات بالقول «لقد اتخذتم قرار إجراء الانتخابات نهاية العام الحالي، ويجب أن تلتزموا به وتحققوه مهما كان الثمن. وقد تمكنتم من تغطي عدة تحديات وعزمكم استثنائي».

واعتبرت أنه «لدى الشعب الليبي فرصة لاختيار سلطة تنفيذية وفق خارطة طريق تم اعتمادها في تونس»، وأضافت أن هناك سعي لتشكيل حكومة «من مواطنين يتشاركون في تحمل المسؤولية بعيدا عن التدخلات الخارجية».

ودعت الليبيين إلى العمل بجهد ووعدت بأن تقدم بعثة الأمم المتحدة في ليبيا كل قدراتها لدعم الليبيين والقرارات التي سيتخذونها.

وتستمر المفاوضات التي يشارك فيها 75 مندوبا ليبيا من كافة الأطراف حتى الجمعة المقبل، ويتعين عليهم تعيين الشخصيات من أصل لائحة مؤلفة من 45 مرشحا كشفت عنها بعثة الأمم المتحدة إلى ليبيا السبت الماضي.

واستمع أعضاء منتدى الحوار السياسي الليبي المنعقد في سويسرا للأسماء المرشحة للسلطة التنفيذية الجديدة في

> أكد عدد كبير من المرشحين أهمية إطلاق مشروع المصالحة الوطنية في ليبيا، وإيجاد حل لمشكلة الميليشيات المسلحة، وتوحيد المؤسسة العسكرية في البلاد، بالإضافة لتوحيد مؤسسات الدولة المنقسمة، وإيجاد حل لمشكلات السيولة والنازحين التي تؤرق المواطن البسيط.

البلاد، وذلك من خلال طرح عدد من الأسئلة على المرشحين للمجلس الرئاسي وحكومة الوحدة والاستماع إلى رؤيتهم لحل الأزمة في البلاد.

واستمع أعضاء منتدى الحوار أمس، إلى عدد من المرشحين للمجلس الرئاسي والحكومة الليبية الجديدة، والتي استعرض خلالها المرشحون برامجهم للمرحلة الانتقالية التي تنتهي بإجراء الانتخابات 24 ديسمبر الجاري، وتأكيدهم على الالتزام بخارطة الطريق التي توصل لها أعضاء المنتدى.

وأكد عدد كبير من المرشحين أهمية إطلاق مشروع المصالحة الوطنية في ليبيا، وإيجاد حل لمشكلة الميليشيات المسلحة، وتوحيد المؤسسة العسكرية في البلاد، بالإضافة لتوحيد مؤسسات الدولة المنقسمة، وإيجاد حل لمشكلات السيولة والنازحين التي تؤرق المواطن البسيط.

ويبحث أعضاء ملتقى الحوار السياسي الليبي الذي ترعاه الأمم المتحدة في جنيف بسويسرا اختيار رئيس وزراء جديد ومجلس رئاسي، يكونان مسؤولين عن ضمان المرحلة الانتقالية إلى حين انتخابات 24 ديسمبر المقبل.

من ذلك،يرى مراقبون أن السلطة الجديدة المنتخبة في ليبيا ستواجه استحقاقات صعبة للغاية في ظل تدني الخدمات، وتردي المستوى المعيشي، لافتاً لوجود تشكك من المواطنين الليبيين في الوفاء بالمدة المطلوبة لعمل الحكومة على غرار التجارب السابقة.

فضلا عن عدم وجود ضمانات حقيقية لنجاح الحكومة الليبية الجديدة في ظل تدهور الأوضاع الأمنية من خلال الصراع والسيطرة الأتراك والميليشيات على المنطقة الغربية، خاصة أمام محاولات تهدف لضرب المسارات والحوارات التي تعقد لحل الأزمة في ليبيا.

في ذات الصدد،أطلق عدد من المرشحين البارزين وعوداً وتعهدات للشارع الليبي بتحسين الأوضاع بعد استلامهم مهامهم. وأكد رئيس مجلس النواب الحالي عقيلة صالح، لعدد من القيادات المحلية، بأن «كثيراً من الأزمات التي تعيشها البلاد سيحل قريباً».

يبحث أعضاء ملتقى الحوار السياسي الليبي الذي ترعاه الأمم المتحدة في جنيف بسويسرا اختيار رئيس وزراء جديد ومجلس رئاسي، يكونان مسؤولين عن ضمان المرحلة الانتقالية إلى حين انتخابات 24 ديسمبر المقبل.

في المقابل، أعرب وزير الداخلية المفوض في حكومة الوفاق فتحي باشاغا، الأحد، عن فخره بالمشاركة في العملية الديمقراطية، بصفته مرشحاً لمنصب رئيس حكومة الوحدة الوطنية.

وقال باشاغا، في تغريدة على «تويتر»، إن «ليبيا الجديدة لا يمكن أن تنتظر أكثر من ذلك»، مؤكداً أن «البلاد على بعد خطوات من نهاية ناجحة لعملية تفاوض طويلة ومليئة بالتحديات، في الطريق إلى حل أزمة البلاد».وقوبلت هذه الوعود بحالة من عدم التفاؤل سيطرت على تعليقات النشطاء والمحللين والمراقبين للمشهد.

من ناحية أخرى،استبقت المجموعات المسلحة الداعمة للوفاق انطلاق منتدى الحوار الوطني، بإعلان نفض يدها من الالتزام بنتائجه. وأعلنت مجموعات المنطقة الغربية وباطن الجبل وجبل نفوسة، في بيان، توحيد صفوفها وفض كل المنازعات السابقة وفتح المسارات بين المدن. ودعت هذه الفصائل رئيس حكومة الوفاق غير الشرعية، فايز السراج، إلى الاجتماع مع المجلس الرئاسي.

وانقلبت ميليشيات المنطقة الغربية، على وزير داخلية السراج أحد أبرز المرشحين لمنصب رئيس الحكومة المقبلة فتحي باشاغا، وعلى عملية «صيد الأفاعي»، التي أطلقها الشهر الماضي، مؤكدة أنها عملية وهمية تهدف إلى تحقيق مصالح سياسية.

إلى ذلك، أكّدت تقارير صحفية، وصول أرتال مسلحة من مصراتة إلى طرابلس، بهدف دعم باشاغا في مواجهة الميليشيات الموالية للسراج. وأضافت أنّ هناك حالة من النفير العام بين ميليشيات مصراتة، وأن أية محاولة من ميليشيات طرابلس والمدن المتحالفة معها في غرب البلاد، للانقلاب على نتائج ملتقى جنيف، ستدفع لحرب طاحنة خلال الفترة المقبلة.

وأعرب عضو مجلس النواب، سعيد مغيب، استغرابه من بيان الميليشيات الرافض بشكل صريح مساعي البعثة الأممية الرامية لتشكيل مجلس رئاسي جديد وحكومة وحدة وطنية، والذي دعا السراج لتشكيل حكومة جديدة.

وأشار مغيب، إلى أنّه وفي ظل وجود الميليشيات المسيطرة على طرابلس، فإنّ من غير الممكن الوصول إلى أي تسوية سياسية، وبوجود المرتزقة لا يمكن إجراء أي انتخابات، وبوجودهما معاً لن يكون هنالك أي معلم من معالم الدولة في طرابلس والمناطق المحيطة بها.

نهاية،تعقد الأطراف الليبية آمالًا واسعة على الجهود المتواصلة منذ اشهر على أكثر من صعيد في إتجاه تحقيق تسوية شاملة في البلاد تنهي حالة الفوضى والصراعات التي دمرت البلاد منذ أكثر من عشر سنوات.

إلا أن الكثير من المراقبين للملف الليبي يقرون باستحالة نجاح الاستحقاقات الليبية لن في ظل غياب عقد إجتماعي و سياسي صلب يتوفر على ضمانات حقيقية و يتدعم هذا اليقين مع استمرار وجود الميليشيات المسلحة التي استفادت من الوضع الراهن الذي مكنها من فرض سطوتها خدمة مصالحها وهو ما يجعلها تعارض محاولات ارساء سلطة موحدة في البلاد.

> السلطة الجديدة المنتخبة في ليبيا ستواجه استحقاقات صعبة للغاية في ظل تدني الخدمات، وتردي المستوى المعيشي.

رشوان يحذر من تأثير المال الفاسد على اختيار السلطة الجديدة

تقرير/سوزان الغيطاني

أكد المحلل السياسي سعيد رشوان أن هناك مساعي قوية لتشكيل سلطة جديدة في ليبيا ستؤدي لبناء سلطة تنفيذية جديدة ما لم تتدخل قوى لعرقلة هذا الأمر محذرا في مقابلة مع صحيفة المرصد من تأثير المال الفاسد على عملية اختيار السلطة الجديدة.

** كيف تتابعون مساعي تشكيل سلطة تنفيذية جديدة في ليبيا؟.

المساعي قوية سواء من الطرف الليبي أو الدولي لتشكيل سلطة جديدة في ليبيا ولم يسبق لها مثيل وأعتقد أنها ستؤدي لبناء سلطة تنفيذية جديدة ما لم تتدخل قوى لعرقلة هذا الأمر.

** في أي سياق قرأت هذا العدد الكبير من المرشحين لرئاسة المجلس الرئاسي والحكومة؟.

بالفعل فإن هناك عدد كبير من المرشحين تجاوز التوقعات رغم أن هناك انتقادات وخرق للقانون في بعض الوظائف ومنها القضاء والجيش وأعضاء البرلمان الذين يمنع القانون ترشحهم وهو ما سيسبب مشكلة سواء الآن أو بعد تشكيل السلطة حيث سيتم الطعن فيهم بموجب القانون الليبي وهو ما نبهت إليه البعثة الأممية لدى ليبيا.

** إلى أي مدى تتخوف من أن يلعب المال الفاسد دورا في إيصال بعض الأسماء لمناصب قيادية؟.

المال الفاسد لعب دور في السابق ولازال يلعب دورا حتى الآن في تشكيل السلطة التنفيذية وبطبيعة الحال فإن هذه بيئة المال الفاسد واغتنام الفرص وشراء الذمم وأتمنى ممن يريدون استقرار ليبيا أن ينتبهوا لهذه النقطة ويبتعدوا عن هذا الاتجاه تماما.

وفكرة وجود المال الفاسد لم تكن سرا فالبعثة الأممية نفسها نبهت إليها وقالت إن لديها شكاوى في هذا الشأن وقد استفسرت من بعض الأعضاء عن هذا الأمر الذي

** تنظيم الإخوان في ليبيا بدأ يتفكك.

** هناك مساع قوية لتشكيل سلطة جديدة في ليبيا.

أصبح واضح وموثق وأتمنى من البعثة أن تنشر تقارير عن هذه الأسماء حتى لا تكون مشاركة في هذا العمل.

**يفترض أن المبعوث الأممي الجديد سيتسلم مهامه بدلا من وليامز مطلع فبراير الجاري.. فهل ترى أنه سيتمكن بسهولة من مواصلة ما بدأته وليامز أم سيصطدم ببعض المعوقات؟.

تسلم المبعوث الأممي الجديد جاء بموجب قرار من الأمم المتحدة وأعتقد أن هذا شئ عادي ولا جديد فيه فهو مثل المندوبين الذين سبقوه ونتمنى أن يسهم في حل الأزمة الليبية وأن يكون شفافا ومحايدا ولا تؤثر فيه أراء دولة معينة أو مجموعة دول حيث يفترض به التعامل مع الوثائق والحقائق بما يخدم مصلحة البلاد فبعض المبعوثين كانوا جزء من المشكلة وجزء من الصراع في ليبيا والمشكلة أن حجم التدخل الخارجي في ليبيا أصبح كبير جدا ومعرقل لحل الأزمة وتحول لصراع وتصفية حسابات بين مختلف الدول وأتمنى أن ينتبه العالم لهذه المشكلة فيكفي الشعب الليبي ما عاناه من صراع وقتال وتشرذم وهو جاهز حاليا للمصالحة ويحتاج لإرادة سياسية تقوده لتحقيق هذا الطموح.

**المبعوث الاممي الجديد: أتمنى أن ينتبه العالم لهذه المشكلة فيكفي الشعب الليبي ما عاناه من صراع وقتال وتشرذم وهو جاهز حاليا للمصالحة ويحتاج لإرادة سياسية تقوده لتحقيق هذا الطموح.

**السلطة الجديدة ستتولى مرحلة انتقالية جديدة.. ألا ترى أن ليبيا تواصل منذ سنوات التنقل بين المراحل الانتقالية؟.

نعم وهذا الأمر أصبح مدعاة للتندر فمثلا

رئيس الحكومة المؤقتة عبد الله الثني عاصر رؤساء ثلاث دول في الولايات المتحدة ولم تنتهي بعد فترته المؤقتة وأعتقد أن السبب الرئيسي في إطالة عمر هذه الحكومات هو النزاع فلا توجد في البلاد سلطات موحدة أو قوة قانونية كافية لفرض القانون فلا سلطة تستطيع أن تبقى بدون قوة لكن القوة ممزقة والسلاح في كل مكان وأعتقد أن هناك مجموعة مستفيدة من هذا النزاع وعدم الاستقرار السياسي وعدم وجود قوة واحدة يمكن أن تلجم هذه المجموعات وهذا هو ما أطال أمد الصراع بالإضافة إلى المال الفاسد الذي يدفع للشباب مستغلا ظروفهم المادية والاجتماعية حيث يجري استخدامهم في حمل السلاح خارج سلطة الدولة وهذا ما جعل البلاد بدون سلطة جيدة بالإضافة إلى الانقسام الذي يشهده البرلمان وعدم وجود أرضية صلبة للانتخابات كي تنتج البديل بالإضافة للمشكلات الأمنية التي تمنع وصول المقترعين لصناديق الاقتراع للتعبير عن رأيها وهذا هو ما أدخلنا في دوامة السلطات الانتقالية التي لا تنتهي.

**** ما سر الخلافات في صفوف الاخوان حول الحوار السياسي؟.**

لاحظنا أن الإخوان أصبحوا أكثر من تيار وتوزعوا وأصبحت كل مجموعة تبحث عن مصالحها الخاصة ومرشحها الخاص بها نتيجة فشلهم في السنوات الماضية حيث أصبح وجودهم مهدد شعبيا لذلك أصبح كل منهم يسعى للبحث من مجموعة تحميه وبذلك فإن تنظيم الإخوان بدأ يتفكك ولم يعد تنظيما حقيقيا كما كان في السابق.

**** ما تصوراتك للمشهد السياسي القادم في ليبيا؟**

هناك حالة ترقب لحل سياسي ينهي المشكلات الأمنية والاقتصادية التي تعيشها البلاد والانقسام المؤسسي فإذا لم تتوحد السلطة والمؤسسة العسكرية ويكون القضاء قادرا على اتخاذ قراره وتنفيذه عن طريق الأجهزة الأمنية فإنه لن تنجح أي استحقاقات سياسية لذلك علينا أولا الاهتمام بتوحيد المؤسسات وإعادة هيبة القانون فوجود سلطة قوية تحتكر السلاح هو أحد أهم مقومات قيام الدولة ونجاح العملية السياسية ففي النهاية كلنا نهدف لإيجاد سلطة وطنية حقيقية تفرض واقعا سياسيا وأمنيا في البلاد حتى تكتمل سيادة الدولة وتنطلق مشاريع التحول وبداية الحياة الجديدة في ليبيا.

**** كيف تنظر للمشهد العسكري القادم في ليبيا؟**

لابد من التأكيد على أهمية أن تنفذ لجنة 5+5 العسكرية مساعي توحيد المؤسسة العسكرية ونزع السلاح الخارج عن سيطرة الدولة وخروج الأجانب من البلاد بشكل طوعي أو بالقوة فهذا أمر سيادي وطني لا رجوع عنه.

**** عدد المرشحين لرئاسة المجلس الرئاسي والحكومة تجاوز التوقعات.**

العباني: المرحلة القادمة ستكون أدهى وأمر

حوار/ همسة يونس

رأى عضو مجلس النواب د. محمد عامر العباني، أنه وفي ظل الآليات التي تعمل بها البعثة الأممية فيما يتعلق بتشكيل السلطة التنفيذية الجديدة، فإن مخرجاتها لن تكون أكثر من «منتج بنكهة أمريكية محابية للإخوان المسلمين»، متوقعا أن السلطة التنفيذية الجديدة ستكون بصبغة إخوانية وشخصيات فاسدة، مع استمرار الصراع، ولمزيد من التفاصيل حول مستجدات الأوضاع الليبية كان لـ«بوابة إفريقيا الإخبارية» هذا الحوار مع عضو مجلس النواب د. محمد عامر العباني، وإلى نص الحوار:

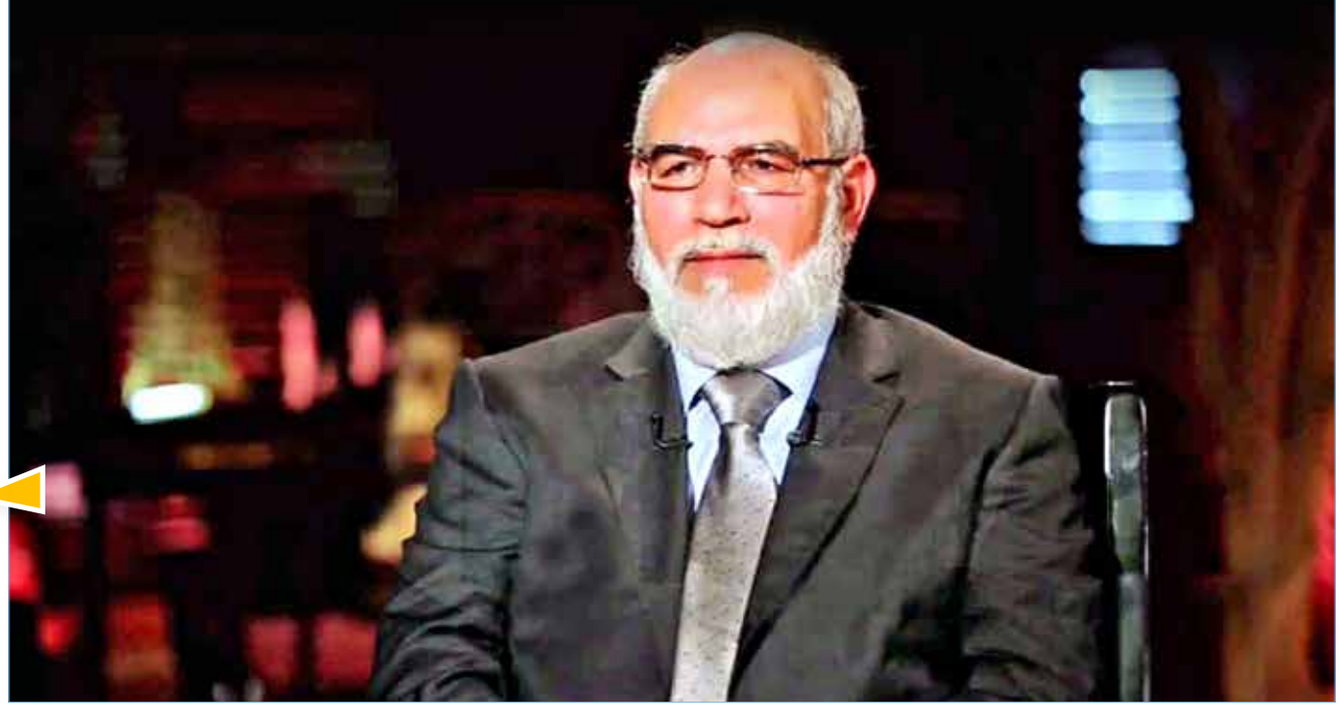

** بداية كيف تصف تطورات الملف الليبي فيما يتعلق بتشكيل السلطة التنفيذية الجديدة؟.

تعمل بعثة الدعم الأممية، خارج نطاق اختصاصها، لتتحول من بعثة دعم، وتصبح بعثة إدارة، ولتحل إرادة المبعوث الأممي محل إرادة الشعب الليبي، باستخدام آليات وشخوص اختارتهم البعثة في غياب المعايير والأسس الواجب توفرها في لجنة الـ 75، وتمنح دون سند قانوني اختصاصات واسعة، لتمرير ما أعدته مسبقا من خارطة طريق بالتعاون مع السفير الأمريكي نورلاند ، كل ذلك من أجل تطوير وتحديث اتفاق الصخيرات غير المشرعن.

** هل يمثل تشكيل سلطة تنفيذية جديدة حلا أم إعادة تدوير للازمة؟.

في ظل الآليات التي تعمل بها البعثة الأممية، فإن مخرجاتها لن تكون أكثر من منتج بنكهة أمريكية محابية للإخوان المسلمين، الذين سبق للبرلمان الليبي أن صنفهم منظمة إرهابية، وبالتالي فإن السلطة التنفيذية الجديدة ستكون بصبغة إخوانية وشخصيات فاسدة، أي أنها تدوير لنفايات مرفوضة من قبل الشعب الليبي، وسيستمر الصراع، وسيُفرض هذا المنتج السئ على الليبيين بقرار أممي كما حدث في اتفاق الصخيرات.

** برأيك هل تنجح الخطوة في إنهاء الانقسامات؟.

المنتج الجديد مبنى على

** بعثة الدعم الأممية تعمل خارج نطاق اختصاصها.

** السلطة التنفيذية الجديدة ستكون بصبغة إخوانية وشخصيات فاسدة.

المحاصصة مما سيذكي فكرة المناطقية ووأد نظام الجدارة، ويبعد التكنوقراط والخبرات ويفتح الباب أمام الصراعات المحلية وإثارة النعرات القبلية، وإتاحة الفرصة للمليشيات المسلحة للعمل على حماية المحاصصة.

**** من وجهة نظرك.. هل باتت المحاصصة تمثل مصدر اشكال في اختيار المناصب؟.**

الاتجاه نحو المحاصصة مقبرة للكفاءات والخبرات واغتيال لمفهوم الجدارة وتذكية النعرات القبلية والتضحية بالوحدة الوطنية، والدفع نحو التقسيم وإلحاق الضرر بكيان الدولة ووحدتها الترابية.

**** ما مدى قدرة ليبيا على انجاح الاستحقاقات في ظل التوتر الميداني المتواصل؟.**

الصراع في ليبيا صراع أمني من أجل الاستيلاء على الثروة ونهبها، فلا توجد في ليبيا قوى سياسية، وأن الأحزاب السياسية باستثناء حزب العدالة والبناء الواجهة السياسية لجماعة الإخوان المسلمين لم تشارك في الحياة السياسية، وأن هذه الجماعة وهذا الحزب، يديران مليشيات مسلحة تعمل على عدم الاستقرار وزعزعة الأمن من أجل اغتنام السلطة للسيطرة على الموارد، وتحقيق أكبر المكاسب، الأمر الذي يتطلب حل المليشيات ونزع سلاحها وطرد المرتزقة والقوات التركية، وخلق البيئة المناسبة لتفعيل الأحزاب السياسية والقوى

> ** المنتج الجديد مبنى على المحاصصة مما سيذكي فكرة المناطقية.
>
> ** الاتجاه نحو المحاصصة مقبرة للكفاءات والخبرات واغتيال الجدارة.

الوطنية للعمل على استقرار مؤسسات الدولة وخاصة مؤسستي الجيش والشرطة.

*** ما سر الخلافات في صفوف الاخوان حول الحوار السياسي؟**

الإخوان المسلمين الذي اعتبرهم البرلمان منظمة إرهابية، يرفضون بطبعهم الإقصائي مشاركة القوى الوطنية في السلطة، ويعملون على الاستئثار بكل المناصب والتغلغل في مفاصل الدولة، ومن ثم لا يروق لهذه الجماعة الدخول في تسويات أو تفاهمات سياسية تضع حدا لتغولهم وأطماعهم في الهيمنة السياسية والسيطرة على الموارد.

*** إذا ما ملامح المرحلة المقبلة أو السيناريو المرتقب؟**

للأسف الشديد المرحلة القادمة ستكون أدهى وأمر، من خلال إفرازات بعثة الدعم، قريب وليس ببعيد، ستحل الكارثة بوطني العزيز، عندما تقوم بعثة الدعم برئاسة الأمريكية وليامز بتسمية رئاسته وحكومته. 45 شخصية تقدمت لشغل مناصب الرئاسي والحكومة تمنع التشريعات النافذة ترشح أغلبهم، دون رؤى أو برامج عمل، لتختار منهم لجنة الـ 75 المختارة من وليامز 6 أشخاص 3 للرئاسي و3 للتنفيذي، في غياب إرادة الشعب الليبي، وذلك للإعداد لانتخابات برلمانية ورئاسية في نهاية 2021م، فهل من ضامن لتنفيذ هذا الاستحقاق الانتخابي من قبل ممن تسميهم لجنة الـ 75، في غياب إرادة الشعب، وهل سيلد غ الشعب الليبي من نفس الجحر مرة أخرى، وهل ذاكرتنا ضعيفة لهذا الحد، لننسى ما قامت به بعثة الدعم في الصخيرات سنة 2015، من خلال فرض اتفاق بقوة قرار مجلس الأمن رقم بالرغم من رفض 2259 البرلمان الليبي شرعنته وإدخاله تعديلا دستوريا، وعدم منح حكومة الوفاق الثقة، لا أخال أن بعثة الدعم تعيد صياغة اتفاق الصخيرات، وتنتج صيغة معدلة أكثر فسادا من سابقتها، وليستمر الصراع.

*** الصراع في ليبيا صراع أمني من أجل الاستيلاء على الثروة ونهبها.**

كاريكاتير

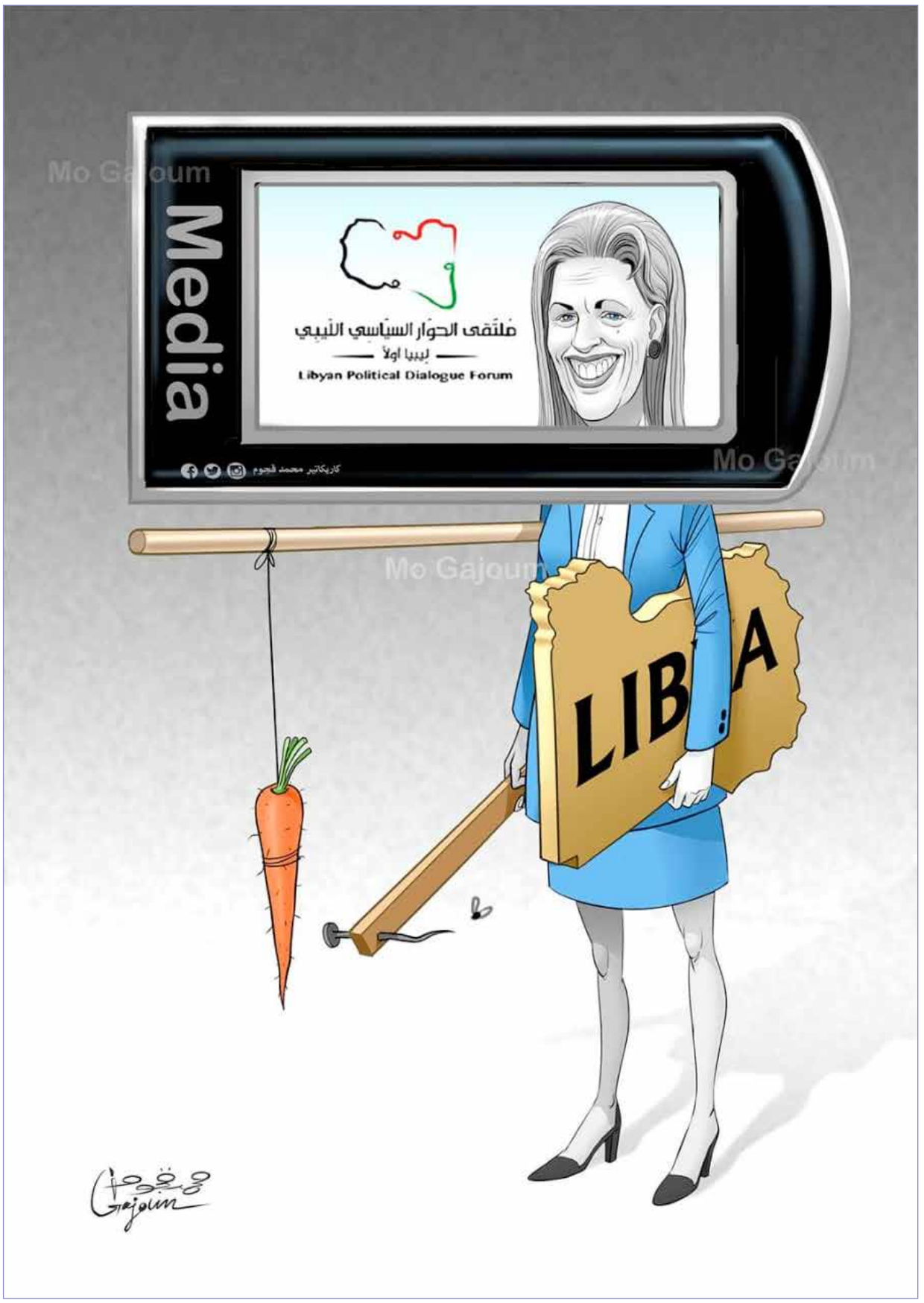

محمد قجوم